● أخبار قصيرة

مادورو: فلسطين أقدس قضية للإنسانية

قال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، في برنامجه التلفزيوني الأسبوعي، إن «قضية فلسطين هي أقدس قضية للإنسانية» مقترحاً «إرسال فرق من البنّائين والمزارعين والأطباء إلى غزة لمساعدة الشعب ومرافقته»، معرباً عن أمله بأن لا يكون ذلك «مجرد اتفاق آخر» ومتسائلاً عمّا إذا كانت ستتحقّق «عدالة للإبادة الجماعية».
ورأى مادورو أنّ أيّ اتفاق لا يصاحبه تحقيق عدالة «لن يكون سوى سلام الأنقاض»، متحدّثاً عن أرقام وصفها بـ«الإبادة الجماعية» وقال: «هل ستكون هناك عدالة للإبادة الجماعية؟ ٦٥ ألف شخص قُتلوا بالصواريخ، أكثر من ٢٥ ألف طفل وطفلة».
وأشار إلى تحوّل الرأي العام في الولايات المتحدة لصالح الفلسطينيين، مستنداً إلى استطلاعات رأي تقول إنّ «٦٠٪ من الأشخاص في الولايات المتحدة يدعمون القضية الفلسطينية ويصفون ما يحدث في غزة بالإبادة الجماعية»، داعياً إلى استمرار الاحتجاجات الشعبية الدولية لضمان العدالة وحقّ الشعب الفلسطيني في الأرض والاستقلال.

بعد عامين من التوتر.. كندا والهند تتفقان على ترميم العلاقات

التقى رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، في نيودلهي يوم الإثنين، وزيرة الخارجية الكندية التي تجري أرفع زيارة لمسؤول كندي منذ موافقة الطرفين على إعادة سفيري بلديهما بعد خلاف شديد.
وقال وزير الخارجية الهندي، سوبرامنيام جيشانكار، لنظيرته الكندية، أنيتا أناند، إن «العلاقات الثنائية بين الهند وكندا شهدت تقدماً مطرداً خلال الأشهر القليلة الماضية».
وأضاف جيشانكار، في تصريحات نشرتها وزارة الخارجية: «عندما ننظر إلى كندا، نرى اقتصاداً متكاملاً ومجتمعاً منفتحاً... وهذا هو الأساس لإطار تعاون وثيق ومستدام وطويل الأمد».

ساركوزي سيبدأ تنفيذ عقوبة بالسجن

أفادت مصادر مطّلعة لوكالة «فرانس برس»، بأن الرئيس الفرنسي الأسبق، نيكولا ساركوزي، سيبدأ تنفيذ حكم بالسجن، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك بعد أن أدانته المحكمة الشهر الماضي، بتهمة «التآمر الجنائي» وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات.
ووفقاً للمصادر ذاتها، فإن ساركوزي، سيقضي عقوبته في سجن «لا سانتي» في باريس، ليكون بذلك أول رئيس فرنسي سابق، بعد الحرب العالمية الثانية، وأول رئيس سابق لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي يُسجن.
وقبل شهرين، دانت المحكمة الجنائية في باريس، ساركوزي بتهمة التواطؤ الجنائي في قضية تتعلق بتلقيه تمويلاً غير قانوني، من الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، بلغ ملايين اليورو لدعم حملته الانتخابية الرئاسية الناجحة عام ٢٠٠٧، وأصدرت حكماً بسجنه ٥ سنوات مع تأجيل تنفيذ مذكرة الإيداع.

معركة جديدة لكيان الاحتلال

الخوارزميات.. أداة صهيونية لتطويع الرأي العام الأميركي

الوفاق/ منذ احتلاله لفلسطين عام ١٩٤٨، سعى كيان العدو الصهيوني إلى بناء تحالف استراتيجي وثقافي مع الولايات المتحدة، تجاوز الأبعاد السياسية ليشمل التأثير على الرأي العام الأميركي. في العقود الأولى، كان التأييد الأميركي شبه مطلق، مدفوعًا بعوامل دينية وثقافية، لكن هذا التأييد بدأ يتصدع مع ظهور الإعلام المصوّر الذي كشف فظائع مثل مجازر صبرا وشاتيلا، ما أحدث شرخًا في صورته لدى قطاعات من الأميركيين، خاصة المثقفين والناشطين.
في التسعينيات، ومع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، لجأ كيان الاحتلال إلى أدوات دعائية أكثر تنظيمًا، مستخدما شركات علاقات عامة ومراكز أبحاث أميركية لترويج روايته. ومع دخول الإنترنت، بدأت مرحلة جديدة من التأثير الرقمي، إذ أنشأ العدو منصات إلكترونية تُهاجم الروايات الفلسطينية وتُعيد إنتاج صورته كدولة ديمقراطية متقدمة. لكن التحول الأعمق جاء بعد ٢٠٠٨، مع صعود وسائل التواصل الاجتماعي، وظهور جيل «زد» الأميركي، الذي أظهر وعيًا حقوقيًا متقدمًا، وبدأ يُشكك في الرواية الصهيونية، خاصةً مع انتشار فيديوهات توثق الانتهاكات في غزة والضفة. هذا الجيل، الذي يُعبّر عن مواقفه بحرية عبر تويتر وتيك توك، بات يشكل تحديًا حقيقيًا لكيان العدو، الذي وجد نفسه أمام جمهور لا يُقنعه الخطاب التقليدي.
في هذا السياق، أدرك العدو أن أدواته القديمة لم تعد فعالة، وأنه بحاجة إلى استراتيجية جديدة تُخاطب هذا الجيل بلغته، وتُستخدم فيها أدوات أكثر تطورًا، مثل الذكاء الاصطناعي والمؤثرين الرقميين. وهكذا وُلد مشروع «استير»، كأداة دعائية متقدمة تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الأميركي، واستعادة التأييد الشعبي المتآكل.

مشروع «استير»؛ منظومة دعائية رقمية

في مواجهة التراجع الشعبي الأميركي تجاه كيان العدو الصهيوني، أطلق الأخير مشروع «استير» كحملة دعائية رقمية متطورة تهدف إلى إعادة تشكيل الوعي الأميركي، خاصةً لدى الجيل «زد». المشروع يُدار من قبل شركة «بريدجز بارتنرز»، ويُقدّم نفسه كجهد ثقافي، لكنه في جوهره يُوظف أدوات تأثير إعلامية ونفسية دقيقة.
بميزانية تصل إلى ٩٠٠ ألف دولار، يُنفذ المشروع على مراحل تبدأ بتوظيف مؤثرين أميركيين لنشر محتوى شهري مكثف يُروّج للرواية الصهيونية بأسلوب عاطفي وثقافي. المرحلة التالية تشمل توسيع الإنتاج، التعاون مع وكالات تسويق، وتكثيف الحملات الإعلانية لخلق زخم رقمي واسع يُعيد تشكيل التصورات العامة ويُضعف الروايات المناهضة للاحتلال.
ما يُميز «استير» عن الحملات السابقة هو امتداده إلى بنية المعلومات نفسها، إذ لا يقتصر على مخاطبة الجمهور، بل يسعى للتأثير على المنصات التي تُشكّل وعيه، مثل محركات البحث ونماذج الذكاء الاصطناعي. هذا التحول يُظهر مدى تطور أدوات التأثير الصهيوني، ويُجسد انتقالًا من الدعاية التقليدية إلى هندسة الإدراك الرقمي.

الذكاء الاصطناعي؛ سلاح دعائي جديد

تحوّل الذكاء الاصطناعي من مجرد تقنية إلى أداة دعائية استراتيجية تُستخدم في تشكيل الرأي العام، وهو ما أدركه كيان العدو الصهيوني مبكرًا في سياق مشروع «استير». عبر عقد بقيمة ٦ ملايين دولار مع شركة «كلوك تاور»، يسعى كيان الاحتلال للتأثير على نماذج الذكاء الاصطناعي مثل «شات جي بي تي»، وذلك عبر إنتاج محتوى مُصمم خصيصًا لإعادة برمجة استجابات هذه النماذج حول القضايا المتعلقة بكيان العدو وفلسطين.
الاستراتيجية لا تقتصر على النماذج، بل تمتد إلى محركات البحث، إذ تُستخدم أدوات مثل «MarketBrew AI» لتوجيه نتائج البحث نحو المحتوى المؤيد لكيان العدو، مما يُضعف من وصول الروايات البديلة. كما تُنشئ الشركة مواقع إلكترونية تُغذي الذكاء الاصطناعي بمحتوى منحاز، يُعيد تشكيل فهمه للقضايا السياسية.
الخطورة تكمن في أن هذا التأثير يتم بشكل غير مرئي، إذ لا يُدرك المستخدم أن وعيه يُعاد تشكيله عبر خوارزميات موجهة. في هذا السياق، يُعد مشروع «استير» نموذجًا متقدمًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح دعائي، يُعيد تعريف الحرب الإعلامية في العصر الرقمي.

أداة لإعادة تشكيل الإدراك الأميركي

يشكّل المحتوى الدعائي جوهر مشروع «استير»، إذ يُستخدم كوسيلة مباشرة لإعادة تشكيل إدراك الجمهور الأميركي تجاه كيان العدو والصراع الفلسطيني. يُنتج هذا المحتوى وفق معايير نفسية وثقافية دقيقة، تُراعي طبيعة الجيل «زد»، وتُغلف الرسائل السياسية بطابع إنساني وثقافي يُثير التعاطف غير المباشر.
في المرحلة الأولى، يُكلف المؤثرون بنشر محتوى متنوع لا يُظهر السياسة بشكلٍ مباشر، بل يُبرز كيان العدو كدولة مبتكرة ومسالمة. كما تُمارس الحملة «هجومًا وقائيًا» عبر منشورات تُشكك في الروايات الفلسطينية وتُضعف مصداقيتها، خاصةً في مواجهة الحملات الطلابية والمحتوى التوثيقي المنتشر.
تُستخدم أيضًا «القصص المصغّرة» لتقديم روايات شخصية تُعزز التعاطف، ويُربط كيان العدو بالقيم الأميركية مثل الحرية والديمقراطية، في مقابل تصوير الفلسطينيين كتهديد لهذه القيم. لكن رغم هذا التنوع، يواجه المحتوى تحديات كبيرة أمام الروايات المضادة التي تُوثق الانتهاكات بشكلٍ مباشر، وتنتشر عبر منصات غير خاضعة للرقابة، مما يُضعف من قدرة الحملة على السيطرة على السردية العامة. وهكذا يُعد مشروع «استير» محاولة متقدمة لإعادة تشكيل الإدراك، لكنه يواجه مقاومة قوية من روايات أكثر واقعية، وأكثر قدرة على إثارة التعاطف الشعبي.

ردود الفعل الأميركية؛ رفض شعبي وتواطؤ سياسي

كشف مشروع «استير» عن انقسام واضح في المجتمع الأميركي بين جمهور واعٍ يُقاوم التلاعب الرقمي ونخب سياسية تُراهن على استمرار التحالف التقليدي مع كيان العدو الصهيوني. على المستوى الشعبي، جاءت ردود الفعل غاضبة، خاصةً من الطلاب والنشطاء الذين اعتبروا المشروع محاولة لتزييف الوعي وتطويع المنصات الرقمية. انتشرت حملات مضادة على منصات مثل تويتر وتيك توك، تُندد بالمؤثرين المشاركين وتُطالب بالشفافية.
في المقابل، التزمت معظم النخب السياسية، خصوصًا من الحزب الجمهوري، الصمت أو التبرير، معتبرة المشروع جزءًا من «التعاون الثقافي». لكن أصواتًا تقدمية مثل «رشيدة طليب» و«إلهان عمر» عبّرت عن قلقها من استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالرأي العام، واعتبرت المشروع تهديدًا للديمقراطية الأميركية. كما أصدرت مؤسسات حقوقية وتقنية تقارير تُحذر من خطورة استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات الدعائية، وطالبت بضوابط قانونية تُنظم هذا النوع من التأثير. هذه الردود تُظهر أن المشروع لم يمر مرور الكرام، بل أثار نقاشًا واسعًا حول مستقبل الإعلام الرقمي وحدود التأثير السياسي في العصر الرقمي.

التحديات المستقبلية واحتمالات النجاح أو الفشل

رغم ضخامة تمويل مشروع «استير» وتطوره التكنولوجي، إلا أن نجاحه يواجه تحديات جوهرية. أبرزها وعي الجيل «زد»، الذي يُظهر حساسية عالية تجاه القضايا الحقوقية، ويُفضّل المحتوى التوثيقي على الدعاية المموّلة. هذا الجيل لا يكتفي بالمحتوى الرسمي، بل يبحث عن مصادر بديلة ويُعبّر عن مواقفه بحرية عبر المنصات الرقمية.
البيئة الرقمية نفسها تُصعّب مهمة السيطرة على السردية، في ظل انتشار المحتوى البديل والمنصات المستقلة. كما أن كشف تفاصيل العقود والتمويل يُضعف مصداقية الحملة، ويُثير تساؤلات أخلاقية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالرأي العام.
من جهةٍ أخرى، قد يواجه المشروع تحديات قانونية، خاصةً إذا اعتُبر تدخلًا أجنبيًا في تشكيل الرأي العام الأميركي. ورغم هذه العقبات، يراهن كيان العدو على التأثير التراكمي للمحتوى الممنهج، وعلى قدرته على إعادة تشكيل التصورات بمرور الوقت. في المحصلة، يُجسد مشروع «استير» صراعًا بين أدوات التأثير التكنولوجي ووعي شعبي متزايد، ويُظهر أن المعركة على الإدراك لم تُحسم بعد، بل تتطور في بيئة إعلامية متغيرة ومعقدة.

مشروع «استير» ليس مجرد حملة دعائية، بل مؤشر على مرحلة جديدة من الصراع، تُستخدم فيها التكنولوجيا لتطويع الإدراك، وتُطرح فيها أسئلة أخلاقية حول حيادية الذكاء الاصطناعي

الحملات الرقمية بين إعادة تشكيل الصراع وتحديات الوعي العالمي

في عصر الإعلام الرقمي، لم يعد الصراع الفلسطيني الصهيوني محصورًا في الجغرافيا أو السياسة، بل امتد إلى الفضاء المعلوماتي، حيث تُخاض معارك الرواية والتأثير عبر المحتوى والخوارزميات. مشروع «استير» يُجسد هذا التحول، بوصفه محاولة متقدمة للكيان لإعادة تشكيل الوعي الأميركي باستخدام أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والمؤثرين الرقميين.
لكن هذه المحاولة تواجه واقعًا أكثر تعقيدًا، يتمثل في وعي شعبي متزايد، خاصةً بين الشباب الأميركي، الذي يُظهر استعدادًا لمساءلة الروايات الرسمية، ويبحث عن مصادر بديلة أكثر صدقًا وشفافية. كما أن المنصات الرقمية، رغم محاولات التوجيه، لا تزال تحتفظ بقدر من الحرية يُتيح للروايات الفلسطينية أن تُعبّر عن نفسها وتُثير التعاطف العالمي. يُعتبر مشروع «استير» ليس مجرد حملة دعائية، بل مؤشر على مرحلة جديدة من الصراع، تُستخدم فيها التكنولوجيا لتطويع الإدراك، وتُطرح فيها أسئلة أخلاقية حول حيادية الذكاء الاصطناعي، وحرية التعبير، ومستقبل الديمقراطية الرقمية. نجاح المشروع أو فشله لا يتوقف فقط على أدواته، بل على قدرة الجمهور العالمي على التمييز والمقاومة، وعلى قدرة الرواية الفلسطينية على الاستمرار في فضح الحقيقة، رغم كل محاولات التعتيم.

الإغلاق الحكومي في أمريكا يدخل أسبوعه الثالث مع تجميد رواتب الموظّفين

تتكشّف بشكلٍ متزايد، تبعات الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة الذي دخل أسبوعه الثالث، مع تجميد رواتب الموظّفين، وإغلاق المتاحف والمتنزهات الوطنية، وانخفاض حركة النقل الجوي، وهو ما جعل البلاد في وضع عصيب.
بدأ الإغلاق في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، بعد فشل الجمهوريين والديمقراطيين في الاتفاق على خطة إنفاق مؤقّتة تحافظ على تمويل الحكومة، فدخلت الحكومة الفيدرالية في حال «إغلاق»، وأُجبر مئات الآلاف من الموظّفين المدنيين على أخذ إجازات غير مدفوعة الأجر.
كما اضُطرّت المتاحف العامة في واشنطن إلى إغلاق أبوابها أيام الآحاد طوال فترة الإغلاق بسبب نقص التمويل، فيما أصبحت بعض المتنزهات الوطنية غير مُتاحة للزوار منذ بدء الإغلاق.
وفي المطارات، تتزايد المخاوف من امتداد طوابير الانتظار بسبب تناقص عدد مراقِبي الحركة الجوية وعناصر أمن النقل.
في خضم ذلك، لن يحصل أكثر من ٢,٣ مليون موظف حكومي على رواتبهم، سواء استمرّوا في العمل أو أُعفوا مؤقّتًا، طوال فترة الإغلاق. وتقول الموظفة مارلين ريتشاردز من ميزوري، لوكالة «فرانس برس» للأنباء، إنّ «الوضع يشكّل خسارةً كبيرة في الدخل ووضعًا عصيبًا للغاية»، موضحةً: «يعيش معظم الناس كل يوم بيومه، معتمدين على الراتب التالي لسداد الفواتير وعدم البقاء دون كهرباء، وهذه هي حالي».
وعلى الرغم من الإغلاق، وجّه دونالد ترامب، باستخدام كل الأموال المُتاحة لصرف رواتب أكثر من ١,٣ مليون عسكري في الخدمة الفعلية اليوم، وفق ما كتب على منصّته «تروث سوشال» السبت ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. ويأتي هذا الإجراء في إطار رغبة ترامب في كسب الرأي العام، خصوصًا في بلد يحظى فيه أفراد الجيش بمكانة خاصة لدى الشعب.
وقال ترامب: «لن أسمح للديمقراطيين بأخذ جيشنا وأمن أمتنا بأكمله رهينة من خلال إغلاقهم الحكومي الخطير».
أمّا في الكونغرس، فيقترح الجمهوريون تمديد الموازنة الحالية بمستويات الإنفاق نفسها، فيما يدعو الديمقراطيون إلى تمديد دعم التأمين الصحي للأُسر ذات الدخل المنخفض. ودون هذا التمديد، يُتوقّع أنْ تتضاعف تكاليف التأمين الصحي لأكثر من ٢٤ مليون أميركي يستفيدون من برنامج الضمان الصحي الخاص «أوباما كير»، وفق مؤسسة «كي أف أف» البحثية المعنية بالرعاية الصحية.
ويتطلّب إقرار الموازنة أصواتًا ديمقراطية عدة برغم الغالبية الجمهورية في الكونغرس. لكنّ ترامب يرفض أيّ تفاوض مع المعارضة بشأن القضايا الصحية، ويشترط تمرير الموازنة مُسْبَقًا.